

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090113 020113 12-61938X (A)



البيان

يعد العنف ضد المرأة أحد مظاهر القوة. فالإثنان مرتبطان ارتباطاً جوهرياً وبممارسان عن طريق القهر البدني، وكذلك عن طريق الأساس المادي للعلاقات التي تنظم توزيع واستخدام الموارد، والمزايا، والسلطة داخل البيت والمجتمع على حد سواء. ومثل هذه الديناميكية هي التي تشكل الملامح المؤسسية والأيدولوجية للمجتمع، ومن ثم فإنها تتحكم في المعايير والعلاقات والهوية الجنسانية.

والترعة العسكرية، والثقافات الحربية هي التي تثير الأدوار الجنسانية، مما يؤدي إلى انتقاص المساواة، وإضفاء الشرعية على العنف ومواصلته. وتعمل المجتمعات والمهاكل العسكرية على تعزيز السيطرة والقوة الأبوية، وكلها لا تتوافق مع المساواة في الحقوق والسلام. وهذا الخليط المسموم من السيطرة والاستبعاد لحقوق المرأة له آثار خطيرة على توفير الأمن الإنساني للجميع.

وبمناسبة الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، فإن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية تقف صفاً واحداً لإعادة تأكيد موقفها من السلام الدائم على أساس العدل، والمساواة، ونزع السلاح. وقد ظل أعضاء الرابطة وأقسامها الوطنية على مدى ٩٨ عاماً يرفضون الترعة العسكرية، والسيطرة، والإقصاء بكافة أشكاله، وأوضحوا الروابط التي تجمع بين هذه الظواهر. وتتصدى أهدافنا للأسباب الجذرية للعنف كوسيلة لمناقشة الوقاية بصورة فعالة. وفيما يتعلق بموضوع هذا العام، تتناول الرابطة العلاقات التي لا يمكن إنكارها بين النظام الدولي، والترعة العسكرية، ونزع السلاح، وآثار كل منها بالنسبة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منها.

ويعد الإنفاق العسكري أحد جوانب ثقافات الترعة العسكرية، ولا يزال خارج السيطرة. ففي عام ٢٠١١، قُدر الإنفاق العسكري العالمي بأكثر من ١,٧ تريليون دولار. وهذا يعادل الميزانية السنوية الأساسية للأمم المتحدة لأكثر من ٦٠٠ عام. وعلى المستوى العالمي، تصدّر ستة بلدان فقط ٧٤ في المائة من أسلحة العالم وهي: الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وتبيع الولايات المتحدة ٣٥ في المائة من المجموع العالمي. وهذا أمر لا يمكن السكوت عليه أو تجاهله. فمثل هذا التركيز على الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة ليس السبيل إلى ثقافة السلم الذي نسعى جميعاً إليه.

وبعد اختتام دورة هذا العام للجنة وضع المرأة، سيعقد مؤتمر ثان بشأن معاهدة محتملة لتجارة الأسلحة. وقد دأبت الرابطة على مطالبة الدول الأعضاء - المصدرة والمستوردة - بالتفاوض من أجل نص لمعاهدة قوية تتضمن أحكاماً جنسانية ملزمة قانوناً. فينبغي ألا تصبح معاهدة التجارة الدولية للأسلحة أداة لتسهيل تجارة الأسلحة، بل آلية للمساعدة على منع التزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والحد بدرجة كبيرة من ثقافة واقتصاد التزعة العسكرية.

ولاسترعاء الاهتمام إلى العلاقات التي تربط بين المواضيع المذكورة أعلاه، يسلط الضوء أدناه على حالات من الأقسام الوطنية للرابطة، لتوضيح التعقيدات وحجم التحديات التي تواجه نشطائنا الداعين إلى السلام.

ففي حالة كولومبيا، ذلك المجتمع الذي تسوده التزعة العسكرية والأبوية بدرجة عالية، تطالب الرابطة النسائية بتزاع السلاح، وإنهاء الإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة، والمساواة في المشاركة، وإدراج حقوق المرأة في المفاوضات السلمية الجارية التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (الجيش الشعبي). فهذه لحظة حاسمة بالنسبة للمرأة والسلام في كولومبيا، حيث يلزم التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، كوسيلة لوضع أساس راسخ تحقيقاً لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها.

وقد استمعت الرابطة إلى أصداء هذه المطالب تتردد أثناء مشاوراتها الأخيرة مع المرأة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ظلت الرابطة لعقود تقف متضامنة مع المرأة في فلسطين. فالعنف الهيكلية، والتمييز المنهجي الذي تعاني منه المرأة في ظل الاحتلال هو في حد ذاته من العواقب الجسيمة. فالمرأة الفلسطينية محرومة من حقوق الإنسان الخاصة بها؛ والمواطنون تطلق عليهم النيران بمجرد رؤيتهم؛ ويسجن شعبهم دون محاكمة؛ وتهدم منازلهم وتصادر أراضيهم. والمرأة الفلسطينية التي تقف وسط أسرتها وحياتها الثقافية، ستظل عاجزة عن توفير نوعية الحياة لها ولأجيالها القادمة طالما ظل الوضع الراهن للاحتلال يعتبر مقبولاً.

ويعد الاحتلال شكلاً مباشراً من أشكال العنف ضد المرأة ويجب إنهاءه. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تنفيذ جميع الاتفاقات بما في ذلك القرارات التي تحمي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لضمان طريق إلى السلام في المنطقة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، توضح معاناة المرأة التي تعيش هناك وسط الحقائق اليومية للتزاع أن العنف تجاه المرأة يُستخدم كجزء من الاستراتيجيات العسكرية، مثلما يُستخدم الاغتصاب كسلاح للإرهاب، والتهديد، والإسكات، والإذلال. والرابطة النسائية

الدولية للسلم والحرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطالب باستراتيجيات لمواجهة العنف ضد المرأة تتصدى للأسباب الجذرية، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة، وغياب العدالة.

وفي كوستاريكا، وهو بلد بلا جيش، تواجه المرأة مظاهر متزايدة للإجراءات البوليسية التي تماثل القمع العسكري الذي لا يتناسب مع عمل الشرطة. وتعد حماية ثقافة السلم، التي يُعرف بها سكان كوستاريكا، عنصراً أساسياً في الجهد المبذول لمنع العنف ضد المرأة.

ولا تزال المصالح الاقتصادية وتجارة الأسلحة الدولية تغذي المذابح الجماعية للمدنيين اليوم في سياقات كثيرة. ففي الجمهورية العربية السورية، فشلت الدول والمجتمع الدولي في حماية المدنيين، بينما يواصل البعض حني الأرباح من بيع الأسلحة والذخيرة دون مساءلة. وقد أدى ذلك إلى تغذية النزاع بصورة متعمدة، بينما أثر بصورة مباشرة على المدنيين، حيث تواجه النساء والفتيات آثار النزاع المدمرة، والتشريد، والعنف. وتواجه النساء والفتيات طائفة من العنف، بما في ذلك أعمال التعذيب البشعة باسم "الشرف". ويجب أن يتصدى منع العنف ضد المرأة لهذه الأفعال، ويجب ألا يباع السلاح حيثما ترتكب مثل هذه الأفعال المهينة دون عقاب.

وفي باكستان، تحتج عضوات الرابطة بصورة نشطة على الهجوم المهين الذي تتعرض له مالالا يوسفزاي، بينما يطالبن بحق الفتيات في التعليم، وحق النساء والفتيات في حياة خالية من العنف. ويعد التعليم، بما في ذلك ثقافة السلام، من الأمور الأساسية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. ويتطلب القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها نهجاً متكاملًا ومتعدد الجوانب. وتتخذ عضوات الرابطة موقفاً موحدًا لحث الدول والأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على دعمنا عن طريق إعطاء الأولوية لمنع العنف والنزاع، مع التصدي في نفس الوقت للترعة العسكرية وتأثيراتها السلبية.

وتوصي الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية لجنة وضع المرأة والمجتمع الدولي

بما يلي:

- حماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات. ونحن نطالب بمشاركة المرأة، وبالمساواة بين الجنسين، خاصة عن طريق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتطالب الرابطة أيضاً بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

- إعطاء الأولوية لمنع النزاع والاستثمار في السلام عن طريق وضع برامج للعدالة الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تحديد الأولويات، وتقديم الدعم والتمويل للمنظمات غير الحكومية ولجهودها، بما في ذلك منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وضمان الوصول إلى العدالة، وتعزيز ثقافة السلام.
- الحد من الإنفاق العسكري وتشجيع التنفيذ الكامل للهدف الاستراتيجي هاء عن المرأة والنزاع المسلح في منهاج عمل بيجين، الذي يربط بين المساواة بين الجنسين والدعوة إلى التحكم في الإنفاق المفرط على الأسلحة، والمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تطالب بأدنى تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية من أجل السلاح.
- وقف بيع الأسلحة التي تنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان في الداخل والخارج، ودعم إجراء مفاوضات متجددة بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة الدولية، بما في ذلك آليات تكفل وضع معايير لمنع بيع الأسلحة حيثما يُرتكب العنف القائم على نوع الجنس.
- جعل نزع السلاح حقيقة واقعة، وتعزيز اتفاقات نزع السلاح وتنفيذها، بما في ذلك: بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية، وأجزائها، ومكوناتها، والذخيرة، والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛ وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته، والقضاء عليه؛ والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون. وينبغي أن يشمل هذا بذل جهود للعمل بشأن المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨))، عن طريق ضمان أن تتضمن جهود رصد وتنفيذ خطة العمل المساواة بين الجنسين في عملية صنع القرار، والاستعانة بخبراء في الشؤون الجنسانية، والعمل على إشراك المرأة في العملية، وتجميع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التزويد بالأسلحة الصغيرة، وإدارتها، واستخدامها، وتأثيراتها.
- تكامل أطر وآليات حقوق الإنسان، والمرأة والسلام والأمن، ونزع السلاح لكي يتسنى المنع بصورة أكثر فاعلية. وتعزيز العمل لمنع العنف ضد المرأة، والعمل من أجل الحقوق الجنسانية وحقوق المرأة في كافة التفويضات.

- ضمان ودعم المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مفاوضات وعمليات السلام. ومن الضروري زيادة تمثيل المرأة في جميع مراحل عمليات إصلاح الأمن ومبادرات نزع السلاح، وعلى نحو ما يملية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتحث الرابطة الدول على رفض مساندة أي مفاوضات للسلام لا تمثل فيها المرأة كشريك قانوني على مائدة المفاوضات.